



وزارة العدل
Ministry of Justice
State of Kuwait | دولة الكويت



نشرة الصحافة



اليوم: الأحد

التاريخ: ٢٠٢٦-٢-٨

الحويلة والسमित يبحثان آليات التعاون حمايةً للأسرة والطفل

بتوجيهات مباشرة من القيادة السياسية تعزيزاً للعمل المؤسسي

● جورج عاطف

الجهات ذات العلاقة، بما يعزز الاستقرار الأسري والاجتماعي، ويواكب توجهات الدولة في دعم الأسرة والطفولة، كما تباحث الجانبان بشأن سبل التعاون وتبادل الخبرات في المجالات ذات الصلة، وبما يخدم المصلحة العامة ويعزز العمل الحكومي المشترك.

حضر اللقاء ممثلو عدد من جمعيات النفع العام المعنية بشؤون الأسرة والمرأة والطفل، حيث تم تأكيد أهمية إشراكها في التصورات العامة والخطط ذات الصلة والاستفادة من خبراتها وتجاربها الميدانية في إطار تشاوري يعزز الشراكة المجتمعية ويدعم العمل المؤسسي المشترك.



الحويلة والسमित خلال اللقاء أمس

والتنظيمية المعمول بها، وضمان وضوح الاختصاصات وعدم الازدواجية. واستعرض الوزيران الإطار العام للبرنامج الحكومي المشترك لحماية الأسرة والطفل، وأوجه التعاون بين

وأكد الجانبان، خلال اللقاء، أهمية التنسيق وتبادل الرؤى بين الوزارتين، بما يسهم في دعم منظومة حماية الأسرة والطفل، والارتقاء بجودة الخدمات المقدمة، مع تأكيد احترام الأطر القانونية

بحثت وزيرة الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة، د. أمثال الحويلة، ووزير العدل المستشار ناصر السमित، أمس، آليات التعاون والتنسيق المشترك بشأن البرنامج الحكومي لحماية الأسرة والطفل.

وقالت الحويلة، في بيان، «إن ذلك التعاون يأتي بتوجيهات واهتمام مباشر من القيادة السياسية، ممثلة في سمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد، وسمو ولي العهد وسمو رئيس مجلس الوزراء، وفي إطار تعزيز العمل المؤسسي وتكامل الأدوار بين الجهات المعنية ذات الصلة».

العدد

٦١٦٦

الصفحة

٤

التاريخ

٢٠٢٦-٢-٦

اليوم

الجمعة

وفقاً لإحصائية أصدرتها وزارة العدل وبما يعكس كفاءة الإجراءات

4441 قضية إلى "النيابة" في نوفمبر... والإنجاز يتجاوز 90%

□ 3139 قضية منظورة... والتصرف شمل 2833
بالإحالة إلى المحكمة أو بالحفظ

□ التجارية" تتصدر في عدد القضايا المنظورة
بواقع 1040 أنجز منها 996 بنسبة 95.8%

□ نسبة إنجاز كاملة بلغت 100 بالمئة
لكل من نيابتي "أمن الدولة" و"سوق المال"

الجغرافي والكثافة السكانية وتنوع البلاغات، موضحاً أن كثرة القضايا الواردة لا تعني بالضرورة بطء العمل، بل تعكس حجم الضغط الذي تواجهه النيابة. وسوق تحقيق نيابتي "أمن الدولة" و"سوق المال" نسبة إنجاز 100٪، قال الروافعي إن النتيجة "تعكس حساسية هذه القضايا ووضوح آليات التعامل معها، إضافة إلى أولوية الفصل السريع لما يترتب عليها من آثار أمنية واقتصادية". بدوره، أوضح المحامي فضيل البصمان أن ارتفاع نسب الإنجاز في نيابتي "الفروانية" و"الأحداث" يؤكد وجود تنظيم داخلي فعال، لاسيما في قضايا الأحداث التي تتطلب سرعة خاصة "لمراعاة البعد الاجتماعي والتربوي إلى جانب القانوني". وأضاف إن تنوع القضايا في نيابات المخدرات والإعلام والأموال العامة يفسر تطورات نسب الإنجاز، إذ إن بعض القضايا خارجة، ما يطول مدة التحقيق مقارنة بالقضايا التقليدية.

وأختتم المحامون آراءهم بالتأكيد على أن هذه الأرقام لا تمثل مجرد إحصاءات، بل تعكس تحولاً حقيقياً في أداء النيابة، مدفوعاً بالتحول الرقمي والتخصص الدقيق، بما يحقق العمالة الناجزة ويحفظ حقوق جميع أطراف الدعوى.

فضيل البصمان



تقدم "الضروانية" و"الأحداث" يؤكد التنظيم الداخلي الفعال

محمد الرفاعي



تصدر "الشؤون التجارية" أمر طبيعي لاتساع النشاط الاقتصادي

انعام حيدر



يعكس القدرة على إدارة كم كبير من القضايا دون الإخلال بجودة التحقيق

المال" نسبة إنجاز كاملة بلغت 100٪، إذ تصرفت في جميع القضايا المنظورة لديهما، في مؤشر لافت على كفاءة العمل وسرعة البت، كما حققت نيابتي "الفروانية" و"الأحداث" نسب إنجاز مرتفعة تجاوزت 96٪. وعلى صعيد القضايا التخصصية، تعاملت نيابة "المخدرات والخمور" مع 349 قضية منظورة، أنجزت منها 309 قضايا، فيما نظرت نيابة "الإعلام والمعلومات والنشر" في 353 قضية، تم التصرف في 265 قضية منها، أما نيابة "الأموال العامة ومكافحة غسل الأموال" فقد نظرت في 17 قضية، جرى إنجاز 14 قضية منها.

تطور الاداء

وقد أجمع عدد من المحامين على أن نسب الإنجاز المرتفعة التي حققتها النيابة العامة خلال شهر نوفمبر 2025 تمثل مؤشراً عملياً على تطور الأداء القضائي، مؤكدين أن تباين أعداد القضايا بين النيابة يعود إلى طبيعة الاختصاص واتساع نطاق العمل لكل نيابة.

وأكدت المحامية إنعام حيدر أن وصول نسبة الإنجاز العامة إلى أكثر من 90٪ يعكس "قدرة النيابة على إدارة الكم الكبير من القضايا دون الإخلال بجودة

جاير الحمود

كشفت إحصائية حديثة صادرة عن إدارة الإحصاء والبحوث في وزارة العدل عن تحقيق النيابة العامة معدلات أداء مرتفعة خلال شهر نوفمبر 2025، إذ بلغت نسبة القضايا المتصرف فيها 90,3٪ من إجمالي القضايا المنظورة، وبما يعكس كفاءة الإجراءات وسرعة الإنجاز في مختلف القطاعات. وأوضح المحامي فضيل البصمان أن نسبة إنجاز النيابة العامة بلغت 4441 قضية، فيما وصل عدد القضايا المنظورة إلى 3139 قضية، جرى التصرف في 2833 قضية منها، سواء بالإحالة إلى المحكمة أو بالحفظ، في حين لا تزال 306 قضايا قيد التصرف.

نجاح 100٪

وتصدرت نيابة الشؤون التجارية قائمة النيابات من حيث عدد القضايا المنظورة بواقع 1040 قضية، أنجز منها 996 قضية بنسبة نجاح بلغت 95,8٪، بينما سجلت نيابة مبارك الكبير أعلى عدد من القضايا الواردة خلال الفترة نفسها بواقع 713 قضية. وسجلت نيابتي "أمن الدولة" و"سوق

قادرة على التعامل مع ملفات معقدة ذات طابع فني ومعالي. وفيما يتعلق بتسجيل نيابة مبارك الكبير أعلى عدد من القضايا الواردة، أشار الرفاعي إلى أن الأمر يرتبط "بالامتداد

من حيث عدد القضايا المنظورة أمر طبيعي، نظراً لاتساع النشاط الاقتصادي وزيادة النزاعات التجارية والمالية، مبيّناً أن ارتفاع نسبة الإنجاز في هذا النوع من القضايا يدل على وجود فرق متخصصة

التحقيق"، لافتة إلى أن هذا المستوى من الأداء يسهم في تعزيز ثقة المتقاضين بعدالة وسرعة الإجراءات. من جانبه، أوضح المحامي محمد أحمد الرفاعي أن تصدر نيابة الشؤون التجارية

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأحد	٢٠٢٦-٢-٨	٥	٢٠٠٨٩

بحضور رئيس وأعضاء المجلس الأعلى للقضاء وعدد من قضاة ومديري وموظفي «التنفيذ»

تكريم القاضي عبدالله الفالح بمناسبة انتهاء فترة نديه رئيساً لإدارة تنفيذ «أسرة العاصمة»

القصيبي: القاضي عبدالله الفالح حرص على ترسيخ العدالة وسرعة إنجاز المعاملات



أسامة ابوالسعود

بحضور رئيس المجلس الأعلى للقضاء المستشار د. عادل بورسلي وأعضاء المجلس وعدد من قضاة ومديري وموظفي التنفيذ، كرم رئيس الإدارة العامة للتنفيذ المستشار عبدالله القصيبي رئيس إدارة تنفيذ أسرة العاصمة القاضي عبدالله الفالح لانتهاء فترة نديه بالإدارة، حضر الحفل عدد من موظفي الإدارة، في أجواء عبر عن التقدير والاعتزاز بما قدمه الفالح خلال فترة عمله.

وأشاد المستشار القصيبي بالدور المتميز الذي قام به القاضي عبدالله الفالح، مثنياً جهوده المخلصة وإدارته الحكيمة، وما اتسم به أداءه من نزاهة وكفاءة عالية، أسهمت في تطوير العمل ورفع مستوى الأداء في إدارة تنفيذ أسرة العاصمة ومركز البيوع وتروسه لمراكز الرؤية، وحرصه الدائم على ترسيخ العدالة وسرعة إنجاز المعاملات

رئيس المجلس الأعلى للقضاء المستشار د.عادل بورسلي ورئيس الإدارة العامة للتنفيذ المستشار عبدالله القصيبي ومدير إدارة تنفيذ «أسرة العاصمة» أيمن المحارب خلال تكريم رئيس إدارة تنفيذ «أسرة العاصمة» القاضي عبدالله الفالح لانتهاء فترة نديه بالإدارة

المواقف والرحمة في التعامل، ولم يكن يوماً بعيداً عن فريقه، بل كان قريباً من الجميع، يستمع قبل أن يوجه، ويشجع قبل أن يقيم، ويمنح الثقة قبل أن يطلب الإنجاز.

بدوره، قال مدير إدارة تنفيذ أسرة العاصمة أيمن المحارب إن القاضي عبدالله الفالح كان مثلاً للقائد الحكيم الذي جمع بين الرؤية الخاقبة والقرار الرشيد، والحزم في

بما يخدم المصلحة العامة، منوهاً بالحس القيادي الذي تحلى به وتعاونته المتحرر مع زملائه وموظفي الإدارة، متمنياً له دوام التوفيق والنجاح في مسيرته المقبلة.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٢٠٢٦-٢-٦	٦	١٧٦١٠

الدوام الحكومي في رمضان: 4 ساعات ونصف الساعة

أعلن ديوان الخدمة المدنية أن مواعيد العمل الرسمية بالجهات الحكومية خلال شهر رمضان المبارك، ستكون بنظام الدوام المرن على أن تكون ساعات الدوام بواقع أربع ساعات ونصف الساعة.

وذكر الديوان، في بيان، أمس، أنه أصدر سابقاً قراره الخارجي رقم (1) لسنة 2024 بشأن تحديد مواعيد العمل الرسمية بالجهات الحكومية خلال شهر رمضان المبارك من كل عام بنظام الدوام المرن، وتضمن هذا القرار الخارجي المواعيد والقواعد والأحكام الواجبة التطبيق في هذا الشأن. وأوضح أن بداية الدوام في شهر رمضان من الساعة الثامنة والنصف صباحاً حتى الساعة العاشرة والنصف صباحاً، مع إمكانية تحديد الجهة الحكومية مواعيد محددة للدوام بداية ونهاية، حسب مصلحة العمل.

وشدد على الجهات الحكومية باستمرار التقيد بإثبات البصمة بذات الآلية الواردة بقرار مجلس الخدمة المدنية بشأن قواعد وأحكام وضوابط العمل الرسمي.

وفي شأن مواعيد الدوام الرسمي بالجهات الحكومية بالفتره المسائية، ذكر الديوان أنها ستكون أربع ساعات ونصف الساعة أيضاً، متضمنة فترة سماح 15 دقيقة في بداية العمل، بالإضافة إلى فترة السماح المقررة للإنثاء في نهاية العمل 15 دقيقة.

وأكد ضرورة مراعاة الجهات الحكومية ألا تكون بداية مواعيد العمل الرسمية في الفتره المسائية خلال شهر رمضان المبارك قبل الساعة الـ 6:45 دقيقة مساءً.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٢٠٢٦-٢-٦	٤	١٦٦٠٧



وزارة العمل
إدارة الإعلام والعلاقات العامة
Information & public relations department

النيابة العامة

الجريدة

تكوين القضاء... كيف أعاد الصفران هندسة الهيكل الوظيفي للنيابة العامة؟

حسين الصبحالله

لم يكن مشروع تكوين النيابة العامة قراراً عابراً ولا استجابة ظرفية، بل خطة مدروسة قادها النائب العام سعد الصفران، استهدف إحداث تحول حقيقي في بنية العمل داخل النيابة العامة، وإعادة بناء هيكلها الوظيفي على أسس وطنية سليمة، تبدأ من القاعدة، وتمتد إلى النيابة الكلية بوصفها القلب الذي تُصاغ فيه القرارات، وتُقر فيه الطعون على الأحكام القضائية.

وقالت مصادر مطلعة إن هذا المشروع انطلق من حيث يجب أن يبدأ: من النيابات الجزئية والتخصصية، حيث احتل

التكوين بصورة كاملة، وأصبحت هذه النيابات وطنية مئة بالمئة، معتبرة ذلك محطة مفصلية جسدت انتقال الثقة المؤسسية من مرحلة الإحلال التدريجي إلى مرحلة الاعتماد الكامل على الكفاءات الوطنية في مباشرة التحقيقات، وتحمل أعباء العدالة اليومية.

وأضافت المصادر أنه مع استقرار هذه القاعدة، انتقل النائب العام إلى المرحلة الأكثر حساسية وتعقيداً، وهي النيابة الكلية، بما تمثله من مركز ثقل قانوني تتلاقى عنده القضايا الثقيلة، وتواجه فيه الملفات قبل اعتماد التصرف النهائي، وتُخضع الأحكام قبل تقرير الطعن عليها، وأشارت إلى أنه في أغسطس من عام

2025، صدر قرار بنقل خمسة عشر عضواً من النيابة العامة كدفعة أولى إلى النيابة الكلية، في خطوة حملت دلالات تتجاوز بعدها العددي، وهدفت إلى دعم النيابة الكلية بعناصر وطنية تخولي مراجعة القضايا الجزائية الواردة من مختلف النيابات، ودراستها من الناحية القانونية، ثم عرضها على المحامين العامين لاتخاذ القرار المناسب بشأنها، سواء بالحفظ أو بالإحالة إلى المحكمة، وفقاً لما تقتضيه أحكام القانون.

وتابعت أن أعضاء هذه الدفعة يباشرون مراجعة الأحكام الجزائية الصادرة من المحاكم، وفحص أسبابها ومنطوقها، وعرضها على المحامين العامين لإقرار

الموافقة عليها أو تقرير الطعن فيها، بحسب الأحوال، بما يكفل سلامة التطبيق القانوني وحسن سير العدالة. وذكرت أن هذا القرار لم يكن نهاية المشهد، بل كان خطوة ضمن استراتيجية أوسع تقوم على خلط الخبرات وتكاملها داخل النيابة الكلية، إذ صدر لاحقاً قرار بنقل دفعة ثانية من نخبة مديري النيابات الجزئية والتخصصية إلى النيابة الكلية، في توجيه يعد إنجازاً مؤسسياً يهدف إلى الجمع بين الخبرة الميدانية المراكمة، والمعرفة المتخصصة في القضايا الكبرى، بما يعزز عمق الأداء ويحقق توازناً علمياً بين التجربة والجاهزية، في ظل مسؤوليات جسيمة يضطلعون

بها، أسوة بزملائهم في النيابة الكلية، وبمباشرة ذات المهام المتعلقة بمحضر القضايا والطعون السالف بيانها. وأكدت أن هذا التوجه يعكس قراءة دقيقة للواقع العملي، في ظل وجود عدد من الأعضاء المعارين الذين تقرب فترات إعارتهم من نهايتها، وما يستلزمه ذلك من ضرورة ضمان عدم حدوث أي فراغ أو اختلال في عمل النيابة الكلية، خصوصاً مع التزايد المستمر في أعداد القضايا المنظورة أمامها.

وقالت المصادر إنه بهذه الإجراءات تتكامل الصورة في إطار مشروع متدرج المعالم يتخطى في تكوين كامل في القاعدة، وتوطين نوعي ومدروس في القمة، ونقل

محسوب للخبرة حيث تقتضيها الحاجة العملية للعمل، لا حيث يقصر الأمر على تجميل الإحصائيات. ولغفت إلى أن هذا المشروع لا يُدار برد العمل، بل بعقلية الدولة، ويتخذ بهدوء القاضي لا بعجلة القرار الإداري، موضحة أن الأمر ليس مجرد قرارات نقل، بل إعادة هندسة هادئة لجسم النيابة العامة، يفودها النائب العام بوعي مؤسسي، وأضعاً نصب عينيه أن العدالة لا تُدار بالأسماء، بل بفراكم الخبرة، واستدامة الثقة، وصناعة المستقبل بايد وطنية.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٢٠٢٦-٢-٦	٥	٦١٦٦

النائب العام يعيد هندسة الهيكل الوظيفي للنيابة العامة

● حسين عبدالله

من القاعده، وتمتد إلى النيابة الكلية. وفي هذا الصدد، قالت مصادر قضائية إن هذا المشروع انطلق من النيابة الجزئية والتخصصية، حيث اكتمل التكوين، معتبرة ذلك محطة مفصلية جسدت انتقال الثقة المؤسسية من مرحلة الإحلال التدريجي إلى الاعتماد الكامل على الكفاءات الوطنية في مباشرة «02»

يمثل مشروع تكوين النيابة خطة مدروسة قادها النائب العام المستشار سعد الصفران، واستهدف من خلالها إحداث تحول حقيقي في بنية العمل داخل النيابة، وإعادة بناء هيكلها الوظيفي على أسس وطنية، تبدأ

« النائب العام يعيد هندسة الهيكل... »

التحقيقات، وتحمل أعباء العدالة اليومية. وأضافت المصادر أن النائب العام انتقل إلى النيابة الكلية، ليصدر في أغسطس الماضي قراراً بنقل 15 عضواً من النيابة

العامة كدفعة أولى إلى «الكلية»، لدعمها بعناصر وطنية تتولى مراجعة القضايا الجزائية ودراستها قانونياً، ثم عرضها على المحامين العاملين لاتخاذ القرار المناسب بشأنها.

وتابعت أنه صدر لاحقاً قرار بنقل دفعة ثانية من مديري النيابة الجزئية والتخصصية إلى النيابة الكلية، وأكدت أن هذا التوجه يعكس قراءة دقيقة للواقع العملي، في ظل وجود عدد من الأعضاء المعارين الذين تقترب فترات إعارتهم من نهايتها، وما يستلزمه ذلك من ضرورة ضمان عدم حدوث أي فراغ أو اختلال في عمل النيابة الكلية، خصوصاً مع التزايد المستمر في أعداد القضايا المنظورة أمامها.

وقالت إنه بهذه الإجراءات، وغيرها، تتكامل الصورة في إطار مشروع متدرج المعالم يتمثل في تكوين كامل في القاعده، وتوطين نوعي ومدروس في القمة، ونقل محسوب للخبرة حيث تقتضيها الحاجة الفعلية للعمل، لا حيث يقتصر الأمر على تجميل

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٢٠٢٦-٢-٦	١	٦١٦٦

محكمة التمييز فصلت في 1878 طعناً خلال يناير



عادل بورسلي

وواصلت محكمة التمييز، برئاسة رئيس المجلس الأعلى للقضاء عادل بورسلي، وتيرة الفصل في الطعون خلال مطلع العام الحالي، حيث أظهرت الإحصائية الرسمية لشهر يناير 2026 أن المحكمة فصلت في 1878 طعناً، مقارنة بفصلها في 1981 طعناً خلال ديسمبر الماضي، ما يعكس استمرارية الجهد القضائي في معالجة القضايا المعروضة أمامها بوتيرة مرتفعة.

وبحسب بيانات شهر يناير الماضي، بلغ عدد الطعون الجديدة المودعة في محكمة التمييز 1066 طعناً، فيما توزعت الطعون التي تم الفصل فيها على 867 طعناً في الدوائر الصباحية، و174 طعناً في الدوائر الجزائية، و357 طعناً في الدوائر المسائية، إلى جانب 480 طعناً فصلت فيها دوائر فحص الطعون.

وكانت «التمييز» فصلت خلال ديسمبر الماضي في 1981 طعناً، شملت الأحكام وقرارات المشورة وفحص الطعون والجلسات المسائية، حيث توزعت الطعون عن تلك الفترة بين 966 طعناً في الجلسات الصباحية، و175 طعناً في جلسات الدوائر الجزائية، و360 طعناً في جلسات الدوائر المسائية، إضافة إلى 480 طعناً في جلسات فحص الطعون.

وتشير المقارنة بين الشهرين إلى استقرار نسبي في حجم القضايا التي يتم الفصل فيها شهرياً، مع تراجع طفيف في عدد الطعون المفصول فيها خلال يناير مقارنة بديسمبر، في مقابل استمرار تدفق الطعون الجديدة على المحكمة، ويعكس هذا المسار حجم العبء القضائي الواقع على محكمة التمييز، واستمرار الجهود الرامية إلى تعزيز كفاءة الفصل في الطعون وتسريع البت في النزاعات المعروضة أمام أعلى درجات التقاضي.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٢٠٢٦-٢-٦	٥	٦١٦٦

«التمييز» ترفض التماس إعادة النظر في حبس المتهمين بـ«رشوة البلدي»

| كتب أحمد لازم |

قضت محكمة التمييز برئاسة المستشار صالح المريشد في قضية رشوة معاملات المجلس البلدي لتخصيص أراضي شركات برفض التماس إعادة النظر في حكم حبس عضو سابق في المجلس البلدي والوسيط 10 سنوات وحبس تاجر 5 سنوات وتغريمهم 960 ألف دينار.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٢٠٢٦-٢-٦	١٦	١٦٦٠٧

لانتفاء صفة الشاكية وانعدام الدليل اليقيني براءة مواطنة من إساءة استعمال "وسائل التواصل"

■ جابر الحمود

مخاطبة شقيقها مطالبة إياه بالتدخل وإبعاد شقيقته عن زوجها حفاظًا على بيت الأسرة.

وكانت النيابة العامة أسندت إلى المتهمه أنها بتاريخ 2025/8/1، وبدائرة المباحث الجنائية، استعملت وسيلة من وسائل الاتصالات بإرسال صور خاصة بالمجنني عليها إلى شقيقها، بما يتضمن الإخلال بحياتها والمساس بعرضها، إضافة إلى إساءة استعمال وسيلة اتصال هاتفية. وخلال نظر الدعوى، دفع دفاع المتهمه بعدم قبول الدعوى الجزائية لانعدام صفة الشاكية، مؤكدًا أن الثابت بالأوراق أن

الصور - وعلى سبيل الفرض الجدلي - أرسلت إلى هاتف شقيق الشاكية وليس إلى الشاكية ذاتها، الأمر الذي يجعل الشقيق هو المجني عليه وصاحب الحق في تقديم الشكوى، باعتبار أن الصفة من النظام العام ويتعين توافرها لصحة تحريك الدعوى الجزائية. كما تمسك الدفاع بانتفاء أركان الجريمة، وعدم وجود أي دليل فني أو يقيني يثبت نسبة واقعة الإرسال إلى المتهمه.



المحامي عبدالمحسن القطان

قضت محكمة الجنايات ببراءة زوجة أسندت إليها تهمة إساءة استعمال وسائل الاتصال، على خلفية اتهامها بإرسال صور عشيقته زوجها إلى شقيق الأخيرة عبر تطبيق "واتس آب"، مطالبة إياه بإبعاد شقيقته عن زوجها حفاظًا على كيان أسرتها، وذلك لانتهاء صفة الشاكية وانعدام الدليل اليقيني.

وتتلخص وقائع الدعوى - بحسب ما عرضه دفاع المتهمه المحامي عبد المحسن القطان - في نشوب خلافات زوجية

بين مولكته وزوجها، وخلال مراجعة الزوج لإحدى المحاكم تعرّف على موظفة تعمل هناك، نشأت بينهما علاقة غير مشروعة، واستمرت بتواصلهما؛ وإرسالها صورها إليه بشكل متكرر.

وبعد الصلح بين الزوجين، أقرّ الزوج بتلك العلاقة وباستمرار إزعاج الطرف الآخر له، ما دفع الزوجة إلى محاولة التواصل مع المرأة المعنية دون جدوى، قبل أن تلجأ إلى

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٢٠٢٦-٢-٦	٦	٢٠٠٨٨

عدم توافر القصد الجنائي يبرئ متهمين من "النصب الإلكتروني"

■ جابر الحمود

أشخاص مقابل مبالغ مالية، لتعمير الأموال إلى خارج البلاد وإخفاء مصدرها غير المشروع. ويؤكد حكم البراءة رسوخ مبدأ شخصية المسؤولية الجنائية، وأن الإدانة لا تقوم إلا على دليل يقيني لا يناخذه الشك، كما يعكس قوة الدفاع القنوني الذي قدمه المحامي محمد الرفاعي، ويعزز الثقة بنزاهة القضاء وحصافة أحكامه.

وقضت بالبراءة. وأمرت المحكمة بإبعاد المحكوم عليهم عن البلاد فور تنفيذ العقوبة وتعود تفاصيل القضية إلى تلقي المجني عليها اتصالاً هاتفياً من شخص انتحل صفة موظف بنك، وتمكن عبر الاحتيال من الاستيلاء على مبالغ مالية من حسابها البنكي، حيث كشفت التحريات عن تنظيم عصابي يستغل حسابات بنكية وشرائخ هواتف بأسماء

أساليب احتيالية متطورة وتمويه مصرفي منظم. وبرزت المحكمة المتهم الأول مما نُسب إليه من اتهامات، في حكم يمد انتصاراً قانونياً بارزاً لدفاعه، حيث قاد المحامي محمد الرفاعي مراقبة ركزت على انتفاء أركان الجريمة، وعدم توافر القصد الجنائي، وغياب أي دليل يقيني يربط موكله بالتشكيل العصابي أو بالأموال محل الاتهام، وهو ما أطمأنت إليه المحكمة وأخذت به

قضت محكمة الجنايات ببراءة عدد من المتهمين، فيما أصدرت أحكاماً ممشدة بحق آخرين، في واحدة من أخطر قضايا النصب الإلكتروني وغسل الأموال التي كشفت عن تشكيل عصابي منظم عابر للحدود استهدف الاستيلاء على أموال مواطنين ومقيمين عبر

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأحد	٢٠٢٦-٢-٨	٥	٢٠٠٨٩

لتجاوز الانقطاع أكثر من نصف المدة المقررة قانوناً

انقضاء الدعوى في القضية يبرئ 3 متهمات بوفاة خادمة

قضت محكمة الاستئناف بانقضاء الدعوى الجزائية في قضية اتهام ثلاث سيدات بالتسبب في وفاة خادمة عن غير قصد، لتجاوز مدة الانقطاع أكثر من نصف المدة المقررة قانوناً، وبكمت ببراءة المتهمات من تهمة القتل الخطأ، مع إلغاء حكم محكمة أول درجة القاضي بحبسهن سنة واحدة مع وقف التنفيذ لمدة ثلاث سنوات. وتتلخص تفاصيل الواقعة في وفاة خادمة داخل منزل المتهمات، حيث باشرت الجهات المختصة التحقيق معهن، وأسندت إليهن تهمة التسبب عن غير قصد في وفاة المجني عليها، على سبب من القول بوجود إهمال وعدم تقديم الرعاية الصحية اللازمة والتأخر في الاستعانة بالجهات المختصة لنقلها وإسعادها إلى المستشفى، الأمر الذي أودى بحياتها، وأحيلت القضية إلى المحكمة المختصة.

وخلال نظر الدعوى أمام محكمة الاستئناف، حضر المحامي وليد مسعود وقدم دفاعاً شفوياً عن المتهمات، تمسك فيه بانقضاء الدعوى الجزائية بمضي أكثر من نصف المدة القانونية المقررة لانقطاع الإجراءات، فضلاً عن انتفاء الركن المادي لجريمة القتل الخطأ، لعدم ثبوت علاقة سببية مباشرة بين ما نسب إلى المتهمات وواقعة الوفاة.

وبعد المداولة، أخذت المحكمة بدفاع المتهمات، وانتهت إلى انقضاء الدعوى الجزائية، وقضت ببراءتهن وإلغاء حكم الحبس الصادر بحقهن.



المحامي وليد مسعود

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأحد	٢٠٢٦-٢-٨	٥	٢٠٠٨٩

وزارة العدل إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن العقار الموصوفة فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الخميس الموافق ٢٠٢٦/٣/٥ - قاعة - ٥ - بالدور الثامن بقصر العدل الجديد الساعة التاسعة صباحا - وذلك تنفيذا لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم ٢٠٢٤/٣٩٩ بيوع/٣. المرفوعة من: خالد راشد حسن القعود
ضمد: أحمد عبدالعزيز حمد المير

أولا: أوصاف العقار: (وفقا لشهادة الأوصاف المرفقة)

عقار الوثيقة رقم ٢٠١٦/١٤٠ الواقع في منطقة الدسمة - قسيمة رقم (١٥٧) - قطعة (٦) - من المخطط رقم م/١٩١٦٢ - ومساحته (٢٣٧٧) وذلك بالمزاد العلني بثمن أساسي وقدره (٥٢٠٠٠٠ د.ك.) خمسمائة وعشرون ألف دينار كويتي * المعايينة: بجلسة ٢٠٢٢/٨/٢١ والمحددة مسبقا للمعاينة قامت الخبرة بالانتقال الى عقار النزاع على الطبيعة بمنطقة الدسمة قطعة ٦ شارع محمد بوخضور منزل ٥٠ قسيمة ١٥٧ أ ويحمل رقم آلي ١٠٣٥٤٩٦١ بمعاونة خبير الدراية السيد عبدالعزيز الدغيشم وذلك بحضور المدعي شخصيا وتخلف بقية الخصوم عن الحضور بالرغم من صحة إخطارهم، حيث تمت المعاينة كالتالي: عقار النزاع عبارة عن بيت سكن خاص يقع على شارع واحد مكسو حجر لون بيج ومساحته ٣٧٧ متر مربع يقابلها ساحة بها محول كهرباء في الارتداد ومكونة من دور أرضي وأول وسطح، تم طرق الباب ولم يفتح أحد، أفاد المدعي بأنه لا يعرف أوصاف العقار من الداخل، قام السيد خبير الدراية بأخذ ملاحظاته على الطبيعة من الخارج تمهيدا لإعداد تقريره.

ثانيا: شروط المزاد

- أولاً: يبدأ المزاد بالثمن الاساسي، ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه او بموجب خطاب ضمان من احد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.
- ثانياً: يجب على من يعتمد القاضي عطاؤه ان يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.
- ثالثاً: فان لم يودع من اعتمده عطاؤه الثمن كاملاً وجب عليه ايداع خمس الثمن على الأقل والا اعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.
- رابعاً: إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه إلا اذا تقدم في هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوباً بإيداع كامل ثمن المزاد ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.
- خامساً: اذا لم يقم المزايد الأول بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم احد للزيادة بالعشر تعاد المزايدة فوراً على ذمته على اساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته، ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.
- سادساً: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها ٢٠٠ د.ك. واتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الاعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.
- سابعاً: ينشر هذا الاعلان تطبيقاً للقانون ويطلب للمباشرين لاجراءات البيع وعلى مسئوليتهم دون ان تتحمل ادارة الكتاب بالمحكمة الكلية أية مسئولية.
- ثامناً: يقر الراسي عليه المزاد انه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.
- ١- ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة ٢٦٦ من قانون المرافعات.
٢- حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة ٢٧٧ من قانون المرافعات.
٣- تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات أنه «إذا كان من نزعت ملكيته ساكناً في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل».
- المستشار/ نائب رئيس المحكمة الكلية

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأحد	٢٠٢٦-٢-٨	٥	٢٠٠٨٩

وفيات

الجمعة 2 / 6

حسنه دايع مشنت العنكي أرملة: يوسف عبدالله العيسى

86 عاماً، شيعة، الرجال: فهد الأحمد، ق1، ش108، م27، النساء:
الصباحية، ق4، ش12، م920، ت: 99898527، 99898527، 66495661،
66255119

وضعه عبدالكريم جمعة الميعان زوجة: جمعة محمد علي الياسين

82 عاماً، شيعة، الرجال: الروضة، ق3، ش35، م17، النساء:
حطين، ق1، ش113، م16، ت: 99822919، 98005559، 99886585،
66233350

جعفر علي عباس غلوم

73 عاماً، شيع، الرجال: غرب مشرف، جامع الوزان، النساء: هدية
ق3، ش5، م27، ت: 90071988

صلاح أحمد محمد باقر

64 عاماً، شيع، الرجال: العزاء في المقبرة، النساء: بيان، ق10،
الشارع الأول، م12، ت: 94777429

شريفة باقر حميد أرملة: عبدالله محمد السنعوسي

88 عاماً، شيعة، الرجال: العزاء في المقبرة، النساء: الخالدية،
ق3، ش51، م13، ت: 67077072، 94056244

إيمان محمد صادق حسين أرملة: يوسف عبدالله العديلة

69 عاماً، شيعة، الرجال: العزاء في المقبرة، النساء: خيطان،
ق10، ش16، م8، ت: 50032304

بدر يوسف أحمد الزعابي

66 عاماً، شيع، الرجال: العزاء في المقبرة، النساء: لا يوجد عزاء
ت: 65962000، 99677481، 91101122، 61614434

محمد عبدالله عبدالمحسن الفارس

89 عاماً، شيع، الرجال: العزاء في المقبرة، النساء: النزهة، ق2،
ش24، م2، ت: 67671997، 99026161

جميلة حمد السهيل أرملة: سلطان علي السهيل

63 عاماً، شيعة، الرجال: عبدالله المبارك، ق2، ش3، ديوان
السهيل، النساء: عبدالله المبارك، ق2، ش202، م24، ت:
90079528، 66725200

الوفيات

● عبدالعزيز علي راشد الراشد،
79 عاماً، (شيع)، رجال: العزاء في
المقبرة، تلفون: 99418321، 99202045،
نساء: المسرة، ق3، ش8، م4، عزاء النساء
أمس واليوم الأحد بعد العصر، تلفون:
99617220

● حصنة مشعي ناصر الزعبي،
أرملة/ راشد شبيب الزعبي، 76 عاماً،
(شيعة)، رجال: العزاء في المقبرة، تلفون:
99779794، 99293355، نساء: صباح
السالم، قطعة 11، منزل 39، الشارع الثاني،
جادة 9.

● هاجر معيوف حيدر القلاف،
أرملة/ حبيب عبدالرضا حشاوي،
71 عاماً، (شيعة)، رجال: العزاء في
حسينية عقيلة الطالبين، الرميشية،
تلفون: 99944466، نساء: حسينية الإمام
الحسين، سلوى، تلفون: 66222002.

● مي أحمد البشر الرومي، أرملة/
عبدالعزيز مبارك بشر الرومي، 85
عاماً، (شيعة)، رجال: العزاء في الدعية،
ديوان الرومي، تلفون: 66666860، نساء:
الدعية، قطعة 2، شارع 29، منزل 3، تلفون:
99060830

● عبدالكريم محمد علي علي
الأريش، 85 عاماً، (شيع)، رجال: العزاء
في بنيد القار، قطعة 1، شارع الشريف
الرضي، حسينية الأريش، تلفون:

«إنَّا لله وإنا إليه راجعون»